A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/46/L.66
21 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٣ من جدول الاعمال

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

غانا* : مشروع قرار

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد استمرار صحة قراريها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٣٣٦٣ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وأهمية القرارات ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٢١١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير الى قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أن الخصائص الاساسية للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ينبغي إن تكون شموليتها ، وكونها طوعية في شكل منح ، وحيادها ، وتعدد أطرافها ، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات واهتمامات البلدان النامية ، بناء على طلبها ، ووفقا لخططها وأولوياتها وأهدافها الانمائية ،

---

* بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

١ - تحيط علما بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة[١] ؛

٢ - تعيد تأكيد الحاجة الى تنفيذ الاجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة القرار ٤٤/٢١١ تنفيذا تاما ومنسقا ، مع مراعاة الصلات القائمة فيما بين القضايا وأوجه ترابطها ؛

٣ - تحيط علما مع القلق بالمستوى المنخفض عموما للموارد المعلن عن التبرع بها للانشطة التنفيذية من أجل التنمية في مؤتمر الامم المتحدة للإعلان عن التبرعات للانشطة الانمائية لعام ١٩٩١ ؛

٤ - تشدد على أن التحديات التي يمثلها هذا العقد تتطلب زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية بشكل قابل للتنبؤ به ومستمر ومضمون فضلا عن موارد تساهلية كبيرة تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة لجميع البلدان النامية كي يمكنها انعاش وادامة نموها الاقتصادي وتنميتها وتشدد على الحاجة الملحة الى أن تحقق البلدان المتقدمة النمو الرقم المستهدف المتفق عليه دوليا للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي ، والارقام المستهدفة المحددة في مؤتمر الامم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا[٢] ؛

٥ - تشدد على أن الموارد الموجهة من خلال الصناديق الاستئمانية ينبغي أن تكون علاوة على الموارد البرنامجية ؛

٦ - تؤكد من جديد الدور القياد الذي تقوم به حكومات البلدان النامية في ادارة البرامج والمشاريع التي تمولها منظومة الامم المتحدة ؛

---

(١) A/46/206-E/1991/93 و Add.1-4 .

(٢) انظر A/CONF.147/MISC.9 .

أولا - التنفيذ الوطني

٧ - تشدد على أن التنفيذ الوطني ينبغي أن يكون هو الطريقة المتبعة بالنسبة للبرامج والمشاريع التي تمولها منظومة الامم المتحدة ، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار ؛

٨ - تشدد أيضا على أنه لضمان بناء القدرات الوطنية وتحقيق الاعتماد على الذات ، ينبغي تبسيط القواعد والإجراءات المتعلقة بالتنفيذ الوطني في إطار تعزيز المساءلة لكي يتسنى خفض العبء الإداري للحكومات وتكلفة إدارة المشاريع والبرامج الى أدنى حد ؛

٩ - وتشدد كذلك على أن الاضطلاع بتقييم القدرة الوطنية ينبغي أن يقتصر على حكومات البلدان النامية ؛

١٠ - تطلب إلى المدير العام أن يدرج في سياق استعراض السياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات ، وعلى أساس المشاورات مع الحكومات المتلقية ، تحليلا للتقدم المحرز في استخدام طريقة التنفيذ الوطني ، على أن يأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص ما يلي :

(أ) الخبرة في استخدام القدرات الوطنية للاضطلاع بالمشاريع والبرامج المبنية على الاحتياجات الخاصة بكل قطر ؛

(ب) تحديد العوائق والمثبطات الموجودة على صعيد المنظومة وعلى الصعيد المؤسسي في مجال الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، من أجل التنمية والتي تعيق التنفيذ الكامل لهذه الطريقة ؛

(ج) تحديد القواعد والمعايير العامة الاساسية التي يمكن تطبيقها على الانشطة التنفيذية لضمان إحراز التقدم في تنسيق وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع احتياجات البلدان النامية ؛

(د) سبل ضمان تحقيق توازن بين الاحتياجات المتمثلة في التنسيق ، وتحقيق اللامركزية ، والمحافظة على المرونة ، لكي يتسنى تلبية الاحتياجات والاهداف المختلفة مع مراعاة تنوع المصادر بالنسبة للتعاون التقني ؛

(هـ) التدابير اللازمة لتحسين المساءلة عن طريق التدريب والتطوير في مجال قدرة الرصد الوطنية وكذلك في مجال مراجعة الحسابات وتقديم التقارير المالية ؛

(و) تحديد تدابير للقيام ، في جملة أمور ، بإعادة توجيه القدرة التقنية لمنظومة الامم المتحدة على تلبية الاحتياجات التي تحددها البلدان النامية ، بما في ذلك تدابير في مجالات السياسة العامة ، والدعم التقني ، والإعلام وقواعد البيانات ؛

١١ - تحيط علما بالمقرر ٣٢/٩١ بشأن الترتيبات البديلة المتعلقة بتكاليف الدعم والذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١(٣) ، وتطالب منظومة الامم المتحدة بضمان أن يسهل هذا الترتيب بناء القدرة الوطنية من خلال التنفيذ الوطني ، وبزيادة وتحسين المشورة التقنية الموفرة بناء على طلب الحكومات ؛

ثانيا - نظام المنسقين المقيمين

١٢ - تعيد تأكيد استمرار صحة نظام المنسقين المقيمين على النحو الذي ترد تفاصيله في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وتدعو في هذا الخصوص المدير العام إلى أن يضمّن المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، تقييما لتنفيذ المبادئ التوجيهية لتعزيز دور قيادة الفريق الذي يقوم به المنسق المقيم ؛

ثالثا - البرمجة

١٣ - تطالب مؤسسات منظومة الامم المتحدة بتكثيف جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في وضع استراتيجياتها المتعددة القطاعات ، والقطاعية ، ودون القطاعية ، والتي من شأنها أن توفر إطارا للبرمجة المترابطة ، وتطلب في هذا الخصوص إلى المدير العام أن يقدم ، في سياق استعراض السياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات ، تقريرا عن تنفيذ الفقرة ١٧ من القرار ٤٤/٢١١ ، وعلى وجه الخصوص بشأن :

---

(٣) السجلات الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١٣ (E/1991/34) ، المرفق الاول .

(أ) تنسيق دورات البرمجة لجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الممولة ومواءمتها مع تلك الخاصة بالحكومات الوطنية ؛

(ب) تبسيط الإجراءات المتعلقة بإعداد المشاريع ، وتقديرها ، ورصدها ، وتقييمها ، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى التركيز على أثر المشاريع والبرامج التي تمولها منظومة الأمم المتحدة وقابليتها للإدامة ؛

(ج) مدى مناسبة التقييم البرنامجي ونظم مراجعة الحسابات وذلك بغية تحقيق توازن التركيز على كفاءة البرامج وأثرها ؛

١٣ - تطلب إلى المدير العام أن يدرج في تقريره التدابير المتخذة لتطبيق اللامركزية وتفويض السلطة على الصعيد القطري ، آخذا في اعتباره الترتيبات المتعلقة بما يلي :

(أ) إدارة البرامج والمشاريع ، بما في ذلك المرونة اللازمة لإجراء التعديلات وإعادة تخصيص الأموال ؛

(ب) المفاوضات والقرارات المتعلقة بدورة المشاريع ؛

(ج) شراء المعدات ، وتوفير التدريب ، واختيار وتعيين الموظفين ؛

رابعا - التدريب

١٤ - تطالب أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة استخدام القدرات القائمة لزيادة تنمية الموارد البشرية في المجالات الأساسية بالنسبة للتنفيذ الوطني ، على النحو الذي تحدده الحكومات ؛

١٥ - ترحب باقتراح المدير العام اجراء دراسة جدوى بشأن وضع استراتيجية تدريبية لموظفي الأمم المتحدة والمسؤولين الوطنيين العاملين في مجال الأنشطة التنفيذية ، وتطلب اليه أن يقدم الدراسة مشفوعة بتوصياته ، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

١٦ - تطلب الى المدير العام أن يعد تقريرا يتضمن تقييما لمساهمة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية وسهولة حصول هذه البلدان على التكنولوجيات ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة ، وأن يقدم التقرير الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

١٧ - تطلب الى المدير العام أن يدرج في تقريره الاحصائي المتضمن وفقا لاحدث البيانات ، توصيات مبتركة وفعّالة تهدف الى زيادة المشتريات من البلدان النامية زيادة كبيرة وفقا للاحكام ذات الصلة من القرار ٣١١/٤٤ وأن يقدم التقرير الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

١٨ - تطلب الى الامين العام أن يعزز قدرة مكتب المدير العام ، وأن يتيح الموارد اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ وهذا القرار .

- - - - -